



مركز البحوث
القطرية والاسراتيجية

مركز البحوث القطرية للدراسات الفلسطينية والاسراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ - إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ - الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ - بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ - إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

في مؤشر على تناغم الموقف الأمريكي مع مواقف العدو الصهيوني من تسوية القضية الفلسطينية، رشح أنّ الإدارة الأمريكية بصدد طرح وثيقة على الطرفين في مضمونها فكرة عن أنّ أقصى ما يمكن أن يُقدّم للفلسطينيين هو حكم ذاتي، وعلى الفلسطينيين أن يسموه إذا شاؤوا دولة إمبراطورية.

ورشح من واشنطن بأنّ الولايات المتحدة الأميركية تعد "ورقة خارطة طريق"، ستطرحها على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي قريباً، تتضمّن الأفكار والمقترحات الأميركية بشأن عملية التسوية، وأنّ المقترحات تشكل "خلاصة" الجولات التي قام بها مستشاري الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، "جاريد كوشنر" و"جيسون غرينبلات"، وحصيلة المحادثات التي أجراها مع الجانبين الفلسطيني و"الإسرائيلي" والأطراف العربية في جولاتهم الأخيرة الشهر الماضي.

وإنّ إدارة الرئيس ترامب تتّجه نحو تبني وجهة نظر رئيس وزراء الاحتلال، "بنيامين نتنياهو"، ومواقفه بالكامل، وهو ما يتّضح من الأفكار والمقترحات التي تتضمنها الورقة، حيث أنّ "أقصى" ما تقترحه الولايات المتحدة على الجانب الفلسطيني في المرحلة الحالية، هو "حكم ذاتي كامل، وليس حلّ الدولتين". فخير "حلّ الدولتين" لم يعد مقبولاً لدى الإدارة الأميركية الحالية -المالية لـ "إسرائيل" - التي لا تريد مواجهة نتنياهو بأي حال من الأحوال وستطلب من الطرف الفلسطيني إظهار الليونة بحجّة أنّ ظروفهم الداخلية والأوضاع الإقليمية لا تسمح بالتنازلات.

والورقة الأميركية تتوقّع من "إسرائيل" تقديم بعض التنازلات من ضمنها تسليم أجزاء من مناطق "ج" و"ب" إلى الجانب الفلسطيني، ومنحهم تسهيلات اقتصادية ملموسة لصرفهم عن السياسة.

بالإضافة إلى اعتبار مناطق محيط القدس، مثل أبو ديس، بديلاً عن إنهاء احتلال شرقي القدس بكاملها، بما فيها البلدة القديمة، والأحياء الفلسطينية حولها، التي ستبقى بحسب الأفكار الأميركية - تحت السيادة الإسرائيلية، كما يصرّ نتنياهو، رغم أنّ ذلك يتنافى مع كل المواقف العربية والعالمية وقرارات الشرعية الدولية.

وتعتقد الإدارة الأميركية أنها تستطيع الضغط على الفلسطينيين لقبول مقترحاتها عبر ما يسمّى "الحلّ الإقليمي"، مستعينةً بحلفائها من العرب.

من جهةٍ أخرى فالمؤشرات تفيد أنّ معظم دول الإتحاد الأوروبي، وبالذات ألمانيا وبريطانيا، تعارض هذه الأفكار الأميركية بشدّة وتتنظر إليها بقلق بالغ، وتعتبرها تراجعاً خطيراً سيؤدّي إلى تفجير الأوضاع المحترقة، وإسدال الستار على جهود "السلام" وليس إطلاقها.

ويرى صنّاع القرار في أوروبا أنّه من الأفضل لوأشطن عدم طرح شيء على أن تطرح مثل هذه المقترحات التي تشكل تراجعاً خطيراً في المواقف الأميركية.

ولفتت المصادر الأوروبية إلى أنّ تبني الشقّ الأمني (وليس السياسي)، سيؤدّي من وجهة نظرهم، إلى تدهور خطير في الأوضاع الأمنية، لا تحتمله المنطقة الآن، وربما يشكل ذلك الضربة القاضية للسلطة، التي سينتج عن انهيارها "فراغ سياسي خطير". كما أفادت بأنه لا توجد أي دولة عربية أو خليجية توافق على السير مع هذا الطرح الأميركي، أو القبول به، خاصة أنّ الحدّ الأدنى المقبول عربياً أو إقليمياً هو "عملية سلام" على أساس مبادرة السلام العربية التي تضمّنت الكثير من التنازلات أصلاً.

يُذكر أن قيادة السلطة تؤكد مراراً على أن أي حل للقضية الفلسطينية يجب أن يقوم على أساس إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها شرقي القدس المحتلة وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس المحتلة.

كما يؤكدون على إمكانية الحديث عن تعديلات طفيفة على الحدود ضمن مبدأ التبادل المتساوي للأراضي وبتوافق الطرفين، وإيجاد حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرارات الشرعية الدولية، خاصة القرار ١٩٤.

في حين تنص "مبادرة السلام العربية" على استعداد الدول العربية لتطبيع علاقاتها مع "إسرائيل" إذا ما انسحبت من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ مع دعمها لإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها شرقي القدس.

هذا في الوقت الذي يبذل فيه الأمريكيين جهوداً لعقد قمة ثلاثية بين بنيامين نتنياهو والرئيس ترامب والرئيس عباس، قبيل انعقاد اجتماع الجمعية العمومية التابعة للأمم المتحدة. وحسب المسؤول فإن "مقربي ترامب يصرون بأنه وفي حال عقد لقاء بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والرئيس الفلسطيني محمود عباس، فهذا اللقاء سيتم فقط بعد أن يلقي أبو مازن خطابه أمام الجمعية العمومية"، موضحاً "الأمريكيون يريدون قبل أن يلتقي عباس ترامب أن يسمعوا ماذا سيقول في خطابه ليتأكدوا بأنه لن يحرض ضد إسرائيل".

وحسب مصادر فلسطينية في رام الله فإن تلك الخطوة الأمريكية تم تنسيقها بين واشنطن وتل أبيب من أجل ممارسة ضغوط على عباس قبل انعقاد الجمعية العمومية.

ونفت مصادر في الإدارة الأمريكية للصحيفة تلك الأنباء وقالت: "نحن نجري حديث مثمر مع الفلسطينيين ولم نتحدث إطلاقاً عن فحوى خطاب عباس في الجمعية العمومية ولا نمارس ضغوطاً بكل ما يتعلّق بخطاب عباس".

ما تقدّم مؤشّر بأنّ القادم هو الأسوأ فلسطينياً، فالإدارة الأمريكية بهكذا توجهات تؤكد الإنحياز الكامل لدولة الاحتلال على حساب الحق الفلسطيني، وهو ما يستدعي من جميع القوى الفلسطينية إعادة تقييم بروح النقد الإيجابي البناء بعيداً عن التعصّب والتحيز، فمصلحة الشعب الفلسطيني تبقى فوق المصالح الحزبية الضيقة مهما عظمت وكبرت، لأن الأمور وصلت إلى منعطفٍ خطيرٍ انقلب على كل مراهنات فريق التسوية الفلسطيني حيث ثبت فشل رهانه عربياً ودولياً في إنجاز الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية، عدا عن إضعافه للموقف الفلسطيني ومساهمته في تفتيت الجهود النضالية للشعب وتقسيمه وإحباطه.

جولة الوفد الأمريكي برئاسة كوشنر

أنهى الوفد الأمريكي برئاسة جاريد كوشنر جولته في المنطقة، من دون إحراز أيّ تقدّم يُذكر على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي. وبعد اللقاء الذي حمل الرقم ٢٠ بين الرئيس عباس وموفدي إدارة ترامب، دون ظهور مؤشرات تقدّم يُذكر، ولكي لا يبدو أن "طريق السلام" مسدوداً كان من الطبيعي أن يطلب إلى الفلسطينيين منح الإدارة مهلة عدّة أشهر إضافية لتمكينها من إنجاز ملامح "صفقة القرن"، التي وعد ترامب بها كل من التقاهم في واشنطن من المسؤولين في البلدان ذات الصلة.

ومن الواضح أنّ كوشنر يحمل ثلاث ملقّات أو سلال، السلة الأمنيّة الثقيلة التي عرضها على الفلسطينيين، والتي تذكّر بما كان يفعله الجنرال كيت دايتون قبل ١٢ عاماً، سلة اقتصادية لرشوة الفلسطينيين وتمكينهم من ابتلاع السلة الأمنيّة وعضّ النظر عن المسار السياسي، وسلة إقليمية تسعى لنسف مبادرة السلام العربية وتسويق التطبيع مع إسرائيل، كشرطٍ مسبقٍ لا للحل النهائي للقضية الفلسطينية، بل للتفكير بهذا الحل وإعطائه قدراً من الاهتمام والرعاية.

في سياق الجولة، وقبل اللقاءات مع القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية، كانت الناطقة باسم الخارجية الأمريكية هيدزنويرت تعلن من واشنطن، أن تبني واشنطن لحل الدولتين هو انحياز للجانب الفلسطيني، من شأنه أن يضرّ بدور "الوسيط النزيه" الذي تضطلع به الولايات المتحدة، في تجاوز لمواقف الإدارات الأمريكية السابقة، والإجماع الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، التي اعتبرت حل الدولتين هو الأساس والإطار والمرجعيّة لحل أزمة الصراع.

وهكذا بعد عشرين لقاءً أمريكي - فلسطيني، لم تقم إدارة ترامب بإعلان موقف مؤيّد لحل الدولتين ولو مرّة واحدة، رغم الإلحاح الفلسطيني والطلب العربي بهذا الشأن، وهو ما أثار قلق القيادة الفلسطينية وإحباطها، ودفعها للتفكير بخيارات وبدائل أخرى، واستدعى تدخّلات عربية من أجل ضمان بقاء سلطة رام الله على سياق المفاوضات والتسويات وعدم مغادرته. واشنطن تعرف أن خيار الدولة الواحدة ثنائيّة القوميّة، مستحيل إسرائيليّاً، وهي لم تعلن تبنيها له كذلك، ولكنها مع ذلك، ترفض حتى اللحظة إعلان التزام واضح بحل الدولتين.

الشيء ذاته ينطبق على موضوع الاستيطان، حيث تسرّع إسرائيل عمليات الاستيطان والتهويد والأسرلة، وتستقبل كل وفد أمريكي بوجبة استيطانية جديدة، آخرها كانت التوسّعات في مستوطنة بيت إيل، المشيّد على صدر العاصمة الفلسطينية المؤقتة (رام الله)، وبرعاية تاريخية من كوشنر وجرينبلات، فيما واشنطن ترفض إدانة الاستيطان، وتطلب من الفلسطينيين الكفّ عن مطالبتها بذلك، وتقدّم تبرير لموقفها، بأن طلباً كهذا من شأنه أن يؤدّي إلى انهيار الائتلاف وسقوط حكومة نتنياهو. وهكذا يبدو بقاء نتنياهو في الحكم، بأنّه أولويّة أمريكية تتقدّم على غيرها من الأولويات، ومع ذلك لا يُعتبر هذا الموقف الأمريكي انحيازاً لإسرائيل، في حين التشديد على مرجعيّة حل الدولتين، يُعتبر انحيازاً مرفوضاً للفلسطينيين، وهو عين ازدواجية في المعايير التي تتبّعها الإدارة الأمريكية.

ولهذا فكوشنر يستغرب موقف رام الله وبعض العرب القائل برفض التطبيع والمتحفّظ على الإطار الإقليمي للحل، فهو يرى بعض العرب يهرولون نحو إسرائيل، ومن دون مقابل، ويسمع في بعض عواصمهم إطراءً لإسرائيل واستعداداً للتعاون معها في مواجهة تهديدي إيران والإرهاب. فلماذا لا يجري "ترسيم" الأمر، وإخراجه بمظهر احتفالي، أما البقية فتأتي لاحقاً، فالمسألة الفلسطينية ليست لها صفة الاستعجال، شأن بقية التهديدات التي تجتاح المنطقة وتهددها.

وتتفق المؤشرات والأنباء أنّ الوفد الأميركي حقّق عملياً الهدف الأساسي الذي يريده. لقد تغير الهدف الأميركي التقليدي في "عملية السلام" من استمرار المفاوضات الثنائية الفلسطينية - الإسرائيلية، بغضّ النظر عن نتائجها، إلى هدف جديد هو أن لا يذهب الفلسطينيون لعملية أخرى من أي نوع، حتى لو كانت سياسية وبطيئة ودبلوماسية جداً.

وتأمل إدارة دونالد ترامب أن تضرب عدّة عصفير بحجر واحد: إحياء ما يسمّى "عملية سلام"، وتوظيف العرب للضغط على الفلسطينيين لدفعهم لتبني موقفهم عبر توفير غطاء عربي لهم يجعل أي تنازلات

فلسطينية محاطة بشبكة أمان عربية ما يسمح بعقد "صفقة القرن"، أو على الأقل بالتقدم على طريق إقامة حلف أميركي إسرائيلي عربي ضد إيران. وفي هذا الإطار يمكن حدوث التطبيع العربي الإسرائيلي بسلاسة، وقبل إنهاء الصراع، ما يجعل المفاوضات الفلسطينية في وضع أضعف بكثير مما هو عليه الآن.

ولخصت "نيويورك تايمز" نتائج هذه الجولة المتعددة المحطات، بأنها "موافقة الفلسطينيين على عدم مغادرة العملية السياسية التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية". ويمكن الإضافة لهذا أن الوفد الأميركي أسعده تعبيرات القادة الفلسطينيين والعرب أنهم يثقون أو يقرّون بوجود جدية أو اهتمام من قبل الرئيس الأميركي دونالد ترامب بتحقيق تسوية.

وكان الفلسطينيون يحذرون، ويسرّبون أنباء عن استعداداتهم لاستخدام مناسبة الجمعية العامة للأمم المتحدة، الشهر المقبل لإعادة إطلاق مسار دولي جديد، رداً على عدم الجدّة الأميركية، وعدم التقدّم بأي شيء مما وعد به الأميركيون، ورداً على عدم الوضوح الأميركي بشأن حل الدولتين، والعملية السياسية، ووقف الاستيطان. وبحسب الحصيلة الراهنة لزيارة الوفد يبدو أن الميل الفلسطيني هو لتغيير التوجّه الذي كان موضع نقاش لإطلاقه في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنح الأميركيين فرصة جديدة، تعني ضمناً، ما لا يقلّ عن عام كامل من التأجيل، فالأسلوب الفلسطيني بات يعتمد على اجتماعات الجمعية العامة في أيلول من كل عام لتحديد وجهة القيادة الفلسطينية الدبلوماسية.

وبحسب مجريات الزيارة والتصريحات المختلفة يمكن القول أن الفلسطينيين سيؤجّلون أي تحرّك دولي، ويجدّدون مرحلة الانتظار، مقابل وعود عربية ضمنية أو صريحة، بأنّ شيئاً سيتغيّر، وأنهم سيتابعون الاتصال مع الأميركيين.

واستقرّ لدى المراقبين لسنوات طويلة الآن أن الطرف الأميركي حريص على عملية سياسية تفاوضية فلسطينية - إسرائيلية، بغضّ النظر عن نتائجها، وهدف ذلك تقليل التوتر في المنطقة وعدم إعاقة ملفات إقليمية أخرى في المنطقة، إذا ما توتّر الوضع الفلسطيني - الإسرائيلي. والآن يبدو أن هناك تغييراً في الأمر، فلم يعد مهماً أن يكون هناك عملية إسرائيلية فلسطينية، والمهم ألا يكون هناك أي عملية أخرى يقوم عليها الفلسطينيون، حتى لو كانت مجرد اللجوء للأمم المتحدة واستصدار قرارات ومواقف يصعب تجسيدها على الأرض.

ففي السابق درج الفلسطينيون على التأجيل استجابة لمطالبات متعدّدة، فقد أجّل الفلسطينيون "إعادة تدويل الصراع" بناءً على وعود فرنسية لمدة عامين، والآن يبدو أن هناك تأجيلاً لأول عامين على الأقل من عهد دونالد ترامب، مع عدم المضي في خيارات أخرى سوى التفاوض.

وفي المؤشرات نقلت مجلة "فانيتي فير" في ٢٣ آب عن كوشنير، بأنّه قال لمجموعه صغيرة من المتدربين في العاصمة الأميركية: "قد لا يتوقّر حل، لكن الرئيس طلب مني أن نركّز على المشكلة، لهذا سنركّز عليها لنصل إلى خلاصة صائبة في المدى القريب". وهدف كوشنير الأهم تجاوز الفلسطينيين وحقوقهم، وخلق أرضية لعلاقة مباشرة بين دول عربية في منطقة الخليج وإسرائيل. الهدف من التحرك الأميركي جلب العرب لإسرائيل وجلب إسرائيل للعرب مع التقاف على القضايا الشائكة كالقدس والاحتلال والمستوطنات وحقّ العودة والعنصرية والعدالة والحقوق.

عباس والتوجّه للأمم المتحدة

حذرت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية من وجود فرصة كبيرة لاشتعال الأوضاع الأمنية من جديد بالضفة الغربية والقدس خلال الشهر الجاري. ونقلت صحيفة هآرتس عن مصادر استخبارية وأمنية إسرائيلية قولها أنّ الرئيس عباس يشعر بالإحباط من الإدارة الأميركية وعدم مبالاة المجتمع الدولي بالقضية الفلسطينية.

وقالت المصادر أنّ هناك شعور بالقلق لدى أجهزة الأمن من التصرفات "الحربجية" أحيانا التي يقوم بها الرئيس الفلسطيني. وقالت الصحيفة نقلا عن المصادر أنّ شهر أيلول الجاري يُصنّف على أنّه شهر بالغ الحساسية في العلاقة ما بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل"، حيث أعربت الدوائر عن قلقها من "تصرفات" الرئيس عباس الأخيرة، وذلك جرّاء إحباطه من إهمال الولايات المتحدة والمجتمع الدولي للقضية الفلسطينية.

وأضافت بأنّ الرئيس عباس يفكر في التوجّه من جديد للمنظمات الدولية للحصول على العضوية في أكثر من ٢٠ منظمة دولية، وانتهاج خط "هجومي" في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة نهاية الشهر الجاري.

وتشير الصحيفة إلى أنّ الجانب الفلسطيني يعتبر ترامب منحازاً لإسرائيل، ولذلك هناك شعور بالإحباط الكبير تجاه عمل الإدارة الأميركية ومحاولاتها سنّ قوانين لمنع دعم السلطة عوائل الشهداء، مشيرةً إلى أنّ هذا الإحباط وصل إلى أن اختار الرئيس عباس البقاء في تركيا على أن يلتقي الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش خلال زيارته الأخيرة لرام الله. وأوضحت الصحيفة أنّ عباس غاضب لأن ترامب يمتنع عن ذكر حل الدولتين بشكلٍ صريح، وقلق من التشريعات التي يقرّها الكونغرس والتي ستقلّص المساعدات الأمريكية للسلطة بسبب دفع رواتب الاسرى والشهداء (قانون تايلور فورس*)، كما أنّه محبط من تجاهل المجتمع الدولي للقضية الفلسطينية، بالإضافة إلى أنه في عمر ٨٢ عاماً ويعاني من مشاكل صحية، وقد أخضع لفحوصات قبل فترة وجيزة.

وأشارت تلك المصادر إلى خطوة الأمن الفلسطيني بتقليل التنسيق الأمني ممّا يضرّ بالجهود الرامية لمنع العمليات. وفي ظلّ ذلك فإنّ الجيش يزداد ثقة بأنّ عمله في الضفة يعتمد على الوقت الإضافي بانتظار اندلاع موجة عنف متوقّعة قريباً.

وأكد نائب رئيس حركة "فتح" محمود العالول، أنّ الرئيس عباس سيطرح خلال كلمته في الأمم المتحدة عدّة قضايا أساسية تتعلق بالقضية الفلسطينية والاحتلال "الإسرائيلي". وأنّ أهم ما سيطرحه يتعلّق بجرائم حكومة الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، ومسألة توفير الحماية الدولية له ولمقدّساته الإسلامية والمسيحية، وقضية الحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، وملف الاستيطان وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة به وكيفية تطبيقها.

الاستيطان في الضفة الغربية والقدس

في احتفال بمناسبة مرور ٥٠ عاماً على "الاستيطان في الضفة الغربية" تحت عنوان "أضواء اليوبيل"، قال رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، أنّه لن يكون هناك أي إخلاء للمستوطنين بعد اليوم. وقال: "نحن هناك لكي نبقى للأبد. لن يكون هناك أي اقتلاع لمستوطنات في أرض إسرائيل، وقد ثبت أن ذلك لا يساعد في تحقيق السلام، اقتلعنا مستوطنات، وتلقينا صواريخ، لن يتكرّر ذلك، وهناك سبب ثانٍ لكي نحافظ على هذا

المكان. السامرة (الضفة الغربية) هي نخر إستراتيجي لدولة إسرائيل، وهي مفتاح مستقبلها، لأنه من هذه المرتفعات العالية، والمرتفعات العالية في جبل حتصور، نشاهد البلاد من الطرف إلى الطرف".

وأضاف نتنياهو أنّه يقول للزعماء الأجانب الذين يأتون إلى هنا "تخليلوا أن قوات إسلامية متطرفة تسيطر على هذه القمم. فهذا سيعرّضنا للخطر، وأيضاً يعرّضكم للخطر، وكل جيراننا، وكل المنطقة والشرق الأوسط بأسره. وعلى ضوء ما يحصل حولنا في الشرق الأوسط، فمن الممكن تخيل النتائج، علينا وعلى شارع ٦ وعلى مطار اللد. ولذلك فنحن لن نتنازل، سنحافظ على السامرة. وإزاء من يطالبنا بالاحتلاع، سنقوم بتعميق الجذور، ونبني ونمكن ونستوطن".

وفي إطار تنفيذ السياسات الاستيطانية يواصل العدو إجراءاته لفرض التهويد التام على المدينة المقدّسة. وفي إطار هذه السياسة قرّر العدو إغلاق مكاتب الأوقاف في الحرم ومحاكمتها كمنظمة إرهابية، ومن جهتها رفضت الأوقاف والشؤون والمقدّسات الإسلامية في القدس المحتلة قرار شرطة الاحتلال بإغلاق مكاتب داخل باحة الحرم القدسي لا سيّما باب الرحمة ومحاكمة دائرة أوقاف القدس أمام محاكم الاحتلال واعتبارها "منظمة إرهابية".

وقال بيان للأوقاف: "الأوقاف هي الجهة الرسمية والدينية الوحيدة المسؤولة والتابعة لحكومة الأردن والتي تشرف إشرافاً كاملاً على المقدسات الإسلامية وأوقافها ومنها المسجد الأقصى المبارك"، مشيراً إلى أنّ حكومات إسرائيل المتعاقبة تعترف بهذا الوضع منذ احتلال مدينة القدس عام ١٩٦٧ وأن الأوقاف الأردنية هي صاحبة الصلاحية الحصرية في الإدارة والإشراف والإعمار لهذه المقدسات وأوقافها ومنها المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف بجميع مبانيه ومساحاته البالغة ١٤٤ دونماً، فوق الأرض وتحت الأرض الواقع تحت وصاية ورعاية الأردن، والتي أقرت حكومات إسرائيل المتعاقبة منذ احتلال مدينة القدس عام ١٩٦٧ أن الأوقاف الأردنية هي صاحبة الصلاحية الحصرية في الإدارة والإشراف والإعمار لهذه المقدسات وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك، وتأكّدت في اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية عام ١٩٩٤.

وأضافت: "باب الرحمة جزء لا يتجزأ من المسجد الأقصى المبارك وتحت ذريعة باطلة وادّعاء كاذب بأن هناك لجنة تسمّى لجنة التراث والمصنّفة منظمة إرهابية عاملة في مكاتب باب الرحمة". وتابع البيان: "إنّنا نرفض إغلاق باب الرحمة بقرار من الشرطة منذ عام ٢٠٠٣ والذي كان أمر إغلاقه يتجدّد سنوياً بقرار من مفتش الشرطة العام، دون مسوغ قانوني أو شرعي، مدّعياً بأن هناك منظمة إرهابية في المكان تُسمّى "الجنة التراث" التي لا وجود لها، ورغم مطالبة الأوقاف مراراً وتكراراً بإلغاء هذا القرار إلا أن الشرطة ترفض ذلك، بل وعمدت الآن إلى اتّخاذ خطوات متطرفة لدى محكمة الصلح الإسرائيلية ضد أوقاف القدس والمسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، وبالأخصّ ضد مبنى باب الرحمة داخل المسجد الأقصى".

وفي سياق مختلف أكّد محمود العالول نائب رئيس حركة فتح أنّ منح المستوطنين سلطة إدارة البلدة القديمة في الخليل، محاولة من نتنياهو لاستثمار المناخ السائد لفرض المزيد من الوقائع على الأرض، مشدّداً على أن الباب الفلسطيني مغلق أمام الاحتلال. وشدّد على أنّ نتنياهو يستثمر المناخ السائد في هذه المرحلة لفرض أكبر قدر من الوقائع على الأرض، وخاصة المناخ السائد في العالم العربي وانشغالها فيما لديها من قضايا داخلية، وفي كل يوم يصدر ويشرّع قوانين جديدة متعلقة بالاستيطان كان آخرها في البلدة القديمة في الخليل والسماح للبؤرة الاستيطانية بأن تكون هيئة محلية في المدينة.

وكشفت مجلة (أتلانتك) عن أن مؤتمر "الصهيونية-الأميركية" في ٢ تشرين الثاني القادم، "سيدعو لتوسعة مسار الاستيطان ونقل السفارة للقدس". ومن المقرر أن يلقي "ستيف بانون" المستشار الاستراتيجي السابق للرئيس دونالد ترامب، كلمة خلال الاحتفال السنوي لـ "المنظمة الصهيونية الأميركية". وإلى جانب بانون سيلقي كل من السيناتور الجمهوري توم كوتون من ولاية أركنساس، الذي ساعدت منظمة إيباك في انتخابه، والسناتور السابق من ولاية كونيتيكت جوزيف ليبرمان المعروف بتأييده اللامحدود لحركة الاستيطان، وسفير الولايات المتحدة الحالي في تل أبيب ديفيد فريدمان المعروف بدعمه للاستيطان، والملياردي اليهودي الأميركي شلدون أدلسون الذي يعتبر من أكبر المؤيدين لرئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو وتبرّع لحملة الانتخابية الأخيرة.

إلى جانب ذلك قالت صحيفة (القدس) المحلية: "إن الحفل سيركّز على حق اليهود في الاستيطان في الضفة الغربية وضرورة نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى مدينة القدس، خاصة وأنّ الحفل الذي سيعقد يوم ١٢ تشرين الثاني يأتي مباشرة قبل انتهاء الاستثناء الذي جده الرئيس ترامب في حزيران الماضي لمدة ستة أشهر إضافية للإبقاء على السفارة في تل أبيب".

مناورات استثنائية لجيش الاحتلال

تنفّذ قوات الاحتلال مناورة فيلقية كبرى في الجليل المحتل، والتي من المقرر أن تستغرق ١١ يوماً، وتحاكي المناورة خوض حرب شاملة في مواجهة حزب الله. واستغرق الإعداد للمناورة عاماً ونصف العام، وهي غير مرتبطة بأي تطورات إقليمية في الساحتين اللبنانية والسورية، حسب صحيفة يديعوت أحرونوت، ومع ذلك، "كان سقف التوظيف الإسرائيلي" للمناورة، التي قرّرت مسبقاً أنها ستنتهي بهزيمة حزب الله ورفع الرايات البيضاء، عالياً جداً إلى حدّ المبالغة التي أثارت تشكيك - بل وسخرية - عدد كبير من المعلقين والمراسلين العسكريين في وسائل الإعلام العبرية".

إلى ذلك أشارت صحيفة يديعوت أحرونوت في تقرير كبير معلقها العسكريين، أليكس فيشمان، إلى أنّه عندما ينفخ الجيش الإسرائيلي عضلاته على الحدود الشمالية، ويتحدّث عن هزيمة حزب الله، فعليه أن يعود بالذاكرة إلى عام ٢٠٠٦، من أجل موازنة الفجوة بين الخطاب المعلن والقدرة على التنفيذ. وحذّر فيشمان من أنّ الجيش عليه أن يستعد للحروب، لكن العلامة الحقيقية والإنجاز يتحدّدان حصراً في الحرب نفسها، وليس في المناورات، لأن الحرب هي وحدها الاختبار الحقيقي للقدرات.

وبحسب فرضيات المناورة فقد أنهى عناصر وحدة الرضوان للمهمات الخاصة في حزب الله، احتلالهم لعدد من المستوطنات في الجليل، فيما نجح جيش الاحتلال في المقابل، بسحب المستوطنين وإخلاء المستوطنات. ويبدو بحسب فرضية المناورة المعلنة، أن احتلال حزب الله للمستوطنات سيستمر أياماً، يخوض خلالها لواء غولاني معارك طاحنة لاستردادها، على أن ينتهي ذلك بنجاح، مقرّر مسبقاً، يتبعه توغّل "إسرائيلي" لاحق في الأراضي اللبنانية، وفق فرضيات المناورة الإسرائيلية.

وإضافةً إلى استكمال توغّل عناصر حزب الله في المستوطنات، حاكت المناورة تواصل تساقط صليات الصواريخ على الجليل والشمال، وفحص الاستعداد "الإسرائيلي" لمعالجة تداعياتها، إذ دوت صفارات الإنذار في عدد من المستوطنات، في تزامن مع عمليات الإخلاء والإنقاذ.

وكما يبدو من فرضيات المناورة، فإن دور الجيش "الإسرائيلي" في الأيام الأولى من الحرب هو دفاعي وتلقّي نتائج هجمات حزب الله، ومحاولة التعامل مع نتائجها، فيما ينتقل لاحقاً إلى مرحلة الهجوم، بعد استرداد مفترض للمستوطنات. ويشارك في المناورة الفيلقية، الأولى منذ ١٩ عاماً، ٣٠ ألفاً من أمر سرية وما فوق، من دون استدعاء الجنود لمهام قتالية، ما يعني أنّ المناورة "أركانبة" بامتياز. كما يشارك فيها كما هو معلن كل قطاعات وأسلحة جيش الاحتلال النظامية، ومن بينها قواعد سلاح الجو وتشكيلاته وأسرابه، وكذلك سلاح البحرية ومختلف قطعه، مع التشديد على استدعاء افتراضي لوحدات المشاة والمدركات.

ومن جهة أخرى وفي أول تعليق للعدو على قصف مواقع في مصيف، أكد وزير حرب العدو، أفيغور ليبرمان، استعداد "إسرائيل" للدفاع عن نفسها ومنع أعدائها من مهاجمتها، مشدداً على أنها ستمنع إنشاء ما أسماه بـ "ممر شيعي" بين إيران وسوريا. وقال: "إن قصف موقع عسكري للجيش السوري في مدينة مصيف في ريف محافظة حماة من قبل طائرات مقاتلة يرجح أنها "إسرائيلية"، كل يوم هناك تفجيرات وقتلى في سوريا، وهذا شأن سوري خاص لا دخل لنا به، لكن علينا أن نعتني بأمننا، وهذا بالضبط ما نقوم به". وأوضح ليبرمان: "إننا لا نسعى إلى مغامرة عسكرية، ولكننا عازمون على منع أعدائنا من ضرب، أو حتى خلق محاولة لضرب وتهديد أمن "الإسرائيليين".

ولفت ليبرمان، الذي يتولّى أيضاً رئاسة حزب "بيننا إسرائيل" اليميني المتطرف، إلى "الخطوط الحمراء" الإسرائيلية، مؤكداً: "سنفعل كل ما بوسعنا كي نمنع إقامة ممر شيعي من إيران إلى سوريا!". وأشار ليبرمان إلى أنّ "إسرائيل تأخذ في الحسبان جميع الاحتمالات والفرص في الشرق الأوسط، وللأسف، كل شيء قابل للحدوث، ولذا فإن "إسرائيل" على أهبة الاستعداد لكل سيناريو".

وامتنع جيش الاحتلال عن التعليق على هذا القصف، إلا أنّ تصريحات ليبرمان هذه تمثل في هذا السياق اعترافاً ضمنياً بتنفيذ "إسرائيل" هذه العملية. وتعتبر هذه هي المرة الأولى التي تخرج فيها المقاتلات "الإسرائيلية" عن نطاق نشاطها في محيط العاصمة السورية دمشق، حيث استهدفت الهجمات السابقة مطار المزة العسكري جنوب المدينة، وقالت مصادر العدو بأن هدف هذه العمليات هو منع نقل الأسلحة إلى "حزب الله".

ومن جهة أخرى استعرض **رئيس الشاباك نداف أرغمان** تقرير جهاز الشاباك الأمني على وزراء حكومة العدو متهماً حماس بتقوية علاقاتها مع المحور الإيراني وترسيخ وجودها في لبنان، وقال: "على الرغم من الإحساس بوجود هدوء نسبي في الضفة الغربية المحتلة، إلا أنّ الوضع في الواقع غير هادئ، فالواقع الأمني في الضفة هشّ. وأضاف بأن حماس قويت، وخاصة على صعيد الشرق الأوسط ضمن المحور الإيراني، قائلاً: "حماس تواصلت تعميق علاقاتها الاستراتيجية مع المحور الإيراني، وبرعاية إيران تقوّي حماس نفسها في لبنان"، مشيراً إلى أنّ حماس في العام الماضي استخدمت عشرات الطرق والأساليب بهدف تنفيذ عمليات صعبة ضدّ المستوطنين في الضفة الغربية وداخل الأراضي المحتلة. وفي السياق، منذ مطلع عام ٢٠١٧، أحبط جهاز الشاباك ما يزيد عن ٢٠٠ عملية ضخمة، من بينها عمليات استشهادية، وإطلاق نار، وعمليات أسر، ففي شهري تموز وآب هذا العام تم إحباط عمل ٧٠ خلية في الضفة الغربية خططت لتنفيذ عمليات ضد إسرائيل.

وحول المخاوف من بدء حرب بين إسرائيل وقطاع غزة، قال أرغمان: "إن الهدوء في غزة هو هدوء مضللّ، والوضع يمكن وصفه بـ"وضع مستقر" أمنياً لجانب تعاضم قوة حماس"، مشيراً إلى أنّ حماس لا زالت تعد العدة للحرب المقبلة.

وحسب أقواله فالوضع الاقتصادي المدني في قطاع غزة يمكن أن يشكل عامل لا بأس به ليكون السبب في اندلاع حرب جديدة، مبيّناً أن هناك أزمة خانقة في قطاع الكهرباء والمياه في غزة، وارتفاع في حجم البطالة وأزمة الرواتب، وهناك تباطؤ في إعادة إعمار قطاع غزة بعد حرب الجرف الصامد في ٢٠١٤.

ومن جهته قال رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية السابق ورئيس "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، الجنرال عاموس يدلين، أن الغارة التي شنها الطيران الحربي قرب مدينة المصيف في محافظة حماة في عمق الأراضي السورية، "ليست عادية وخطيرة" محذراً من إمكانية ردّ سوري أو إيراني أو من جانب حزب الله.

وقال "إنّ الهجوم ليس عادياً. الحديث يدور عن مركزي عسكري - علمي سوري يطورون ويصنعون فيه صواريخ دقيقة، وستكون مشاركتها هامة في الحرب المقبلة. والمصنع الذي تمّت مهاجمته يُنتج أسلحة كيميائية وبراميل متفجرة قتلت آلاف المواطنين السوريين"، معتبراً أنه "إذا كان الهجوم إسرائيلياً فعلاً، فإنّه يعني أنه يوجد أخيراً ردّ أخلاقي إسرائيلي على المجزرة في سورية". وقال أنّ هذه الغارة تنطوي على "ثلاث رسائل هامة. أولاً، أن إسرائيل لا تسمح بتعاظم القوة وصنع سلاح إستراتيجي. ثانياً، توقيت الهجوم في وقت تتجاهل فيه الدول العظمى للخطوط الحمراء التي وضعتها إسرائيل. ثالثاً، وجود الدفاعات الجوية الروسية لا تمنع نشاطاً منسوباً لإسرائيل في سورية". وتابع أنه "ثمة أهمية كبيرة الآن بالتركيز على مراقبة التصعيد والاستعداد لردّ فعل من جانب سورية، إيران، حزب الله وربما خطوات احتجاجية روسية أيضاً".

زيارة الأمين العام للأمم المتحدة للمنطقة

في مؤتمر صحفي عقده في رام الله، في أول زيارة له إلى الشرق الأوسط منذ تولّيه مهام منصبه، قال الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش "أريد أن أعبر بقوة عن التزام الأمم المتحدة الكامل، والتزامي الشخصي الكامل، بالقيام بكل شيء من أجل تحقيق حل الدولتين"، وشدّد غوتيريش "قلت عدّة مرات إنه لا يوجد خطة بديلة لحل الدولتين".

وكرّر أنّ البناء الإستيطني في الأراضي الفلسطينية المحتلة يشكّل "عائقاً" أمام عملية السلام، مؤكّداً أن المستوطنات "غير قانونية بموجب القانون الدولي". وكان غوتيريش قد انتقد أيضاً البناء الإستيطني خلال مؤتمر صحافي مشترك مع نتنياهو، ولكنه أكّد أيضاً أنه يتوجّب على الفلسطينيين إدانة ما أسماه بـ"الإرهاب". واعتبر أنه "من الضروري خلق ظروف للقادة على الجانبين للدعوة إلى الهدوء، وتجنّب أشكال التحريض والعنف".

وطالب برفع الحصار عن قطاع غزة من خلال تنفيذ القرار الأممي رقم (١٦١٨)، لافتاً إلى أنه من المهم جداً، أن يتم تطبيق القرار. وأضاف خلال زيارته القصيرة لقطاع غزة، أنه يجب أن يكون هناك مخطط لتحسين الحياة للشعب الفلسطيني، مشدداً على ضرورة أن تُزال كافة العقبات الموجودة على الأرض. وتابع: "أحلم أن أزور غزة مرة أخرى، وأن تكون جزءاً من الدولة الفلسطينية، وتعيش في أمن ورخاء"، مشدداً على أن الحل لقطاع غزة ليست بالكافية. وقال: "أحلم بأن يكون لدي الفرصة لرؤية دولتين في الأرض المقدسة تعيشان معاً في اعتراف متبادل وأيضاً في سلام وأمن".

ولعل أبرز أهداف جولة الأمن العام للمنطقة، هو زيارة غزة، حيث سيبحث الوضع الإنساني المتدهور، إذ طلب من إسرائيل السماح لعدد أكبر من الفلسطينيين الذين يحتاجون إلى مساعدات طبية في المستشفيات الإسرائيلية بالخروج من غزة. وكذلك زيادة في كمية البضائع التي تسمح بها إسرائيل لدخول القطاع.

واعتبر أنّ هناك "عدداً من العراقيين" أمام عملية السلام، موضحاً "أعربت على سبيل المثال عن معارضتي للأنشطة الاستيطانية" الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلتين.

ودافع الأمين العام للأمم المتحدة عن المنظمة الدولية بعد تعرّضها لوابل من الاتهامات بتحيزها ضدّ إسرائيل، وفي مواجهة الانتقادات الحادة التي وجهها كلا من الرئيس ورئيس الوزراء الإسرائيليين، مؤكداً على حقّ انتقاد السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين. وكان غوتيريش تعرّض لانتقادات حادة من الجانب الإسرائيلي، حيث ندد نتنياهو بما وصفه "الهوس السخيف" في هيئات الأمم المتحدة في انتقاد إسرائيل.

وقال رئيس كيان العدو، روهبين ريفلين، أنّ التصريحات المعادية لدولة اليهود الوحيدة والمطالبات بإبادة لبنان تمرّ دون ثمن، مطالباً عدم السماح لأي دولة عضو في الأمم المتحدة التصرف على هذا النحو تجاه إسرائيل. وطالب بوقف ما وصفه التمييز الذي تعرّض له إسرائيل في بعض المؤسسات التابعة للأمم المتحدة.

من جانبه ردّ جوتيريش على الرئيس الإسرائيلي بالقول أنّه يستطيع أن يكون مطمئناً أنّ الأمم المتحدة ستعامل جميع الدول بشكل متساوي، موضحاً أنّه "حتى لو كان هناك خلافات في الرأي والمواقف، سنواصل كوننا أصدقاء لإسرائيل ولن نتوقّف عن البحث عن السلام ولن نسمح للاسامية أن تسود".

والتقى جوتيريش مع نتنياهو الذي اتهم الأمم المتحدة بالسماح للفلسطينيين بالتحريض ضد إسرائيل في مؤسساتها والفشل في منع ذلك، معرباً عن أمله في أن تكون هذه الزيارة بداية فتح صفحة جديدة في العلاقات مع الأمم المتحدة. وانتقد نتنياهو دور الأمم المتحدة قائلاً: "إيران تبني مصانع لتصنيع الصواريخ في سوريا ولبنان لفتح جبهة عسكرية ضدنا، ولكن "إسرائيل" لن تقبل بهذا الواقع، فلدى الأمم المتحدة تفويض لمنع وصول شحنات أسلحة لحزب الله". وتابع: "الأمم المتحدة لم تذكر أي شحنة أسلحة كانت في طريقها لحزب الله من بين الشحنات الكثيرة، فايران وحزب الله يريدان إبادة "إسرائيل" عبر بناء مصانع لتصنيع الصواريخ، ف"إسرائيل" لن تقبل بذلك، وكذلك الأمم المتحدة أيضاً لا يجب أن تقبل بذلك". وقال نتنياهو خلال كلمته الترحيبية بالأمين العام: "وظيفة وصلاحيّة الأمم المتحدة تتلخّص بإحلال السلام، بيد أن مؤسساتها تسمح للفلسطينيين بالتحريض على إسرائيل". وتطرّق نتنياهو إلى إيران التي قال أنها مشغولة بتحويل سوريا ولبنان إلى جبهة ضد إسرائيل، وتريد بناء مصانع لتصنيع الصواريخ فيها.

من جهته قال غوتيريش أمام نتنياهو أنّه ملتزم بالحفاظ على حقوق دولة إسرائيل وأمنها بالمنطقة، وأنّ الأمم المتحدة تتعامل بشكل متساوٍ مع جميع الدول. ورفض الأمين العام هذه الطعون والمزاعم الإسرائيلية، وأكد رداً على هذه الاتهامات أنّ الأمم المتحدة تعمل من منطلق المساواة بين جميع البعثات الدبلوماسية، وأنّ جميع الدول تحظى بتعامل منصف من قِبل الأمم المتحدة الملزمة لتكون سفيرة لتحقيق السلام في جميع أنحاء العالم، وأكد بأنّه سيعمل على مكافحة معاداة السامية.

واختار الإسرائيليون زيارة أمين عام الأمم المتحدة للبلاد، ليوجّهوا الاتهامات للمؤسسات الدولية، بزعم أنها لا تقوم بواجبها لضمان مصالح وأمن إسرائيل، بل واتهموها بالانحياز لصالح الفلسطينيين، حيث ادّعى نتنياهو في كلمته، أنّ من مهامّ المتحدة والقوات الدولية منع حزب الله من التسلّح، إلا أنّ كميات كبير من السلاح تدخل إلى لبنان، وهذا يشكّل انتهاكاً للقرارات الدولية، كما وزعم أنّ إيران تستغل الأوضاع بسورية

لتعزيز نفوذها في المنطقة، وهذا يشكل تهديدات إستراتيجية على أمن إسرائيل التي لن تقف مكتوفة الأيدي أمام الزحف الإيراني، بحسب رئيس الحكومة.

وكانت الأمم المتحدة قد قرّرت نشر قائمة سوداء بالشركات الدولية المرتبطة بالاستيطان، وقال مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة، داني دانون، أنّ "هذه الخطوة المخجلة هي تعبير عن لاسامية حديثة، وتذكّر بعهود مظلمة في التاريخ".

وفد قيادي من "حماس" في القاهرة

وصل إلى القاهرة وفد رفيع المستوى من حركة (حماس) على رأسه رئيس المكتب السياسي للحركة، اسماعيل هنية، في أول زيارة له للخارج منذ تولّيه رئاسة المكتب السياسي. وانضمّ للوفد عدد من قادة حماس قدموا من أكثر من عاصمة في إطار جولة خارجية على عدّة عواصم تكون القاهرة المحطّة الأولى في الجولة.

وأفيد بأنّ وفد حركة حماس يبحث في القاهرة تأمين الحدود بين مصر وقطاع غزة والتفاهات الأخيرة بين الحركة والقيادي الفتحاوي المفصول محمد دحلان. وذكر أيضاً أنّ رئيس المكتب السياسي، اسماعيل هنية، سيرض على المسؤولين المصريين استراتيجيته المستقبلية، بالإضافة إلى "رؤية حركته لطبيعة الأوضاع الداخلية التي تعصف بالحركة الوطنية الفلسطينية، في ظل تفرد الرئيس عباس بالقرار الفلسطيني"، مضيفة أنّ العلاقة بين القاهرة وحماس تتطور من أجل تحسين الأوضاع الأمنية في شبه جزيرة سيناء والوضع الاقتصادي في غزة، وأن قيادة حماس ستطلع الطرف المصري على نتائج التحقيقات الأخيرة في محاولة مجموعة من المتطرفين التسلل إلى سيناء، مشددة على أنّ حماس ستوضح طبيعة التحركات التي تقوم بها على طول الشريط الحدودي مع مصر، لا سيما عقب بناء السياج الأمني لمنع التسلل إلى الأراضي المصرية.

وتطمح حماس أن يستجيب الجانب المصري وينفّذ التفاهات والوعود التي وعد بها سابقاً، بتخفيف الحصار عن قطاع غزة وضرورة فتح معبر رفح، وإقامة منطقة تجارية على الحدود، والتأكيد على السلامة الأمنية والأمن القومي المصري والفلسطيني، متمنية أنّ تكون الزيارة فيها تعزيز لما جرى التفاهم عليه في الفترة الماضية.

ويفيد تخصيص مصر بالزيارة الأولى من قبل وفد حركة حماس، أنّها ترى بأن القاهرة هي العنوان في العديد من الملفات الفلسطينية ومنها المصالحة ورفع الحصار وصفقة تبادل الأسرى القادمة.

محاولات "إسرائيل" نيل عضوية مجلس الأمن

وافقت الجامعة العربية، على مقترح فلسطيني بضرورة تشكيل لجنة خماسية للتصدي لمحاولة "إسرائيل" نيل عضوية غير دائمة في مجلس الأمن للعامين ٢٠١٩ / ٢٠٢٠. هذا ما أكّده سفير فلسطين لدى مصر، ومندوبها الدائم بالجامعة العربية، جمال الشوبكي، بأن مجلس الجامعة على مستوى المندوبين وافق على مقترح دولة فلسطين. وتضم اللجنة: رئاسة القمة العربية، ورئاسة المجلس الوزاري، ودولة فلسطين، والأمين العام للجامعة العربية، بالإضافة للدولة العربية العضو في مجلس الأمن (جمهورية مصر العربية). وأضاف

بأنّ هذه اللجنة هي لدعم القضية الفلسطينية ولمتابعة تنفيذ قرارات القمة العربية الأخيرة بالأردن، وقرارات الوزاري العربي، وهي تحتاج لمزيد من الجهد وستساعد في دعم هذا التوجه، و"إن الجانب الفلسطيني سيطالب خلال الاجتماعات المقبلة بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني من قبل مجلس الأمن والأمم المتحدة، كما سنطالب أيضا بالعضوية الكاملة في مجلس الأمن، وهذا من حق دولة فلسطين أن تستمر بالمطالبة حيث أننا نلقى دعماً عربياً ودولياً في هذا الشأن".